

التحول للقطاع الرسمي:

دليل المنشأة
ودليل الأجهزة
المختصة

مارس ٢٠١٧



اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتلمية الدخل

التحول
للقطاع
الرسمي:
دليل المنشأة
ودليل الأجهزة
المختصة

مارس ٢٠١٧

الفهرس

١	مقدمة
٥	ماذا يحتاج صاحب المنشأة للتحويل للرسمية في الوضع الحالي؟
٦	خطوات اتفق عليها أصحاب المنشآت الأجهزة المختصة
٨	خطوات تطالب بها المنشآت وترفضها الأجهزة المختصة
١١	خارطة الطريق نحو دمج المنشآت غير الرسمية في القطاع الرسمي
١٤	ملحق: آراء المنشآت المبحوثة وآراء الأجهزة المختصة
١٥	مشكلات واقع التحويل للرسمية من وجهة نظر أصحاب المنشآت
٢٣	المشكلات والتعامل معها من وجهة نظر الأجهزة المختصة

أعدت الدليل وقامت بتسيير ورش العمل
مع قيادات اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية :

الدكتورة/ ريم عبدالحليم
باحث اقتصادي

مقدمة

يقدم هذا الدليل خارطة طريق شاملة وعملية لسبل التوافق بين المشروعات غير الرسمية* والأجهزة المختصة بالدولة للتحويل إلى الرسمية في شكل محاور دمج القطاع غير الرسمي في أطر العمل الرسمي.

شرف بإعداد هذا الدليل قيادات اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية بمساندة من مركز المشروعات الدولية الخاصة. وكان منطلق الاتحاد الحفاظ على حقوق المشروعات الرسمية والعاملين بها خاصة المشروعات الصغيرة في أن تكون المنافسة أمامهم منافسة عادلة مع عدم الركن إلى إيجاد مبررات لخروج المشروعات من مظلة الرسمية فقط للتهرب من حقوق المجتمع. عمد الاتحاد كذلك إلى عدم تحميل المشروعات غير الرسمية كافة المشكلات باعتبارهم متهربين، لذا عمل الفريق وفق منهجية منضبطة للبحث نحو الحقيقة، وهو السبيل الأمثل لإيجاد خطوات واقعية لتحويل القطاع غير الرسمي للعمل تحت مظلة الرسمية.

بدأت مرحلة إعداد الدليل بفهم طبيعة وآليات عمل القطاع غير الرسمي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتفصيل أسباب ارتفاع تكلفة بدء واستمرار النشاط في القطاع الرسمي، ومخاوف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من العمل في الأطر الرسمية، حتى تأتي خارطة الطريق فعالة وتقوم على تعظيم منفعة جميع الأطراف، كما تقوم على زيادة تكلفة العمل في القطاع غير الرسمي مع تخفيض تكلفة العمل في إطار القطاع الرسمي، بحيث يصبح الدمج طوعياً لأصحاب الأعمال.

ويبدأ الدليل بعرض كيفية التحويل من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي طبقاً للأوضاع والقواعد القانونية الحالية، ثم استعراض الخطوات التي اتفق على أهميتها أصحاب المنشآت والمسؤولين بالأجهزة الحكومية المختصة، وذلك في سبيل تيسير عملية

* يقصد بالاقتصاد غير الرسمي مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي لا تستطيع الدولة معرفة حجمها. ويمكن كذلك تعريف الاقتصاد غير الرسمي بنظام التجارة أو التبادل الاقتصادي خارج نطاق التعاملات المالية التي تتم بمعرفة الدولة. ويشمل هذا الاقتصاد العديد من الأنشطة التي يمارسها معظم سكان العالم، مثل الباعة الجائلين والعاملين في تجارة الشارع، مقدمي و آخذي أنماط كثيرة من المساعدات الاقتصادية التي يتم تبادلها بين الأفراد بشكل غير مسجل، وكذلك كل من يعمل خارج نطاق الأنشطة الاقتصادية المباشرة المتعارف عليها.

وغالباً يكون الدخل الناتج عن عمليات الاقتصاد غير الرسمي غير موثق لدى الجهات الحكومية فلا يتم انعكاس حصيلته في إيرادات الضرائب؛ وبطبيعة الحال لا يتم حسابه ضمن مكونات الناتج الإجمالي المحلي.

الدمج على المشروعات غير الرسمية ، ويليها استعراض المقترحات التي لا ترى الأجهزة المختصة أنها مقترحات مناسبة للمرحلة الراهنة، وعليه رفضت النظر فيها حالياً وسيعرض من يخالفها من المشروعات غير الرسمية إلى عقوبات نصت عليها القوانين وذلك إلى حين تعديلها، وأخيراً تفاصيل خارطة الطريق لدمج المشروعات.

ويتضمن كتيب الدليل ملحق يبين مشكلات بعض أصحاب الأعمال من أعضاء اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية سواء من القطاع غير الرسمي أو القطاع الرسمي مع الإطار التنظيمي الموجود لعمل المشروعات الرسمية وإدارة دمج القطاع غير الرسمي، يلي ذلك استعراض تفصيلي لرؤية الأجهزة المختصة بالدولة حول الدمج وما تقبله وما ترفضه من مطالبات.

الدليل معني بالأساس بجمعيات الأعمال التي تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى يعكس رؤية من يمثلون القطاع الأكبر من المستثمرين وأصحاب المعاناة الأكبر. وعليه، فقد تم عقد مجموعات نقاش مع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من القطاع غير الرسمي والقطاع الرسمي، وذلك في خمسة محافظات هي المنيا وبنى سويف وكفر الشيخ والقاهرة وبورسعيد، بحيث شملت أقاليم مصر الاقتصادية الأساسية، في عينة زادت عن ١٠٠ منشأة حجمها بحد أقصى ٢٠ عامل، وشملت مجموعات النقاش بالأساس المشروعات غير الرسمية، كما احتوت كل جلسة نقاش على مجموعة لا تزيد عن ١٠٪ من المبحوثين من المشروعات الرسمية وذلك لإثراء النقاش.

وانقسمت الأسئلة التي دارت حولها جلسات النقاش البحثية لمحورين:

المحور الأول من الأسئلة: أسئلة لفهم الوضع الحالي للمشروعات الصغيرة الرسمية وغير الرسمية:

- التعامل مع الشركات الكبرى والمتوسطة
- العمالة
- الموقف من الرسمية
- إمكانات التوسع في النشاط
- التدريب

المحور الثاني من الأسئلة: أسئلة ركزت على التحول للرسمية ومعوقاته ومحفزاته:

- رؤية أصحاب المنشآت حول المكسب والخسارة من التحول للرسمية ومن البقاء في القطاع غير الرسمي
- رؤية أصحاب المنشآت حول الخطوة التي لو اتخذتها الأجهزة المختصة لتحول النشاط فوراً لنشاط رسمي.

ثم تمت مناقشة آراء وشكاوى أصحاب المنشآت مع أجهزة وزارات الصناعة والمالية والقوى العاملة والهيئة العامة للتأمين الاجتماعي والمسؤولين عن مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنك المركزي.

ثم قام اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية بعقد لقاءات في أربعة محافظات مع أعضاء من أحزاب مصرية متعددة بالإضافة إلى جلسات مع السادة والسيدات نواب البرلمان المصري لشرح قضية دمج القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي والتعريف بأثره على الاقتصاد الكلي من منظور المشروعات الصغيرة والمتوسطة أعضاء اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية.

ماذا يحتاج صاحب المنشأة للتحول لرسمية في إطار القوانين والقواعد الحالية؟

عليك:-

١- احضار صورة من عقد ايجار المحل أو قرار تخصيص مبنى المصنع مثبت التاريخ وتقدمه مع طلب السجل التجارى في محافظتك لتحصل على رقم السجل بعد دفع الرسوم.

٢- بعد حصولك على السجل تتقدم به إلى مصلحة الضرائب العامة للحصول على البطاقة الضريبية وذلك من خلال محضر مناقشة مع المأمور المختص ويفتح لك ملف يثبت رقمه في البطاقة والبطاقة تصدر لك بعد شهر من محضر المناقشة وإذا كنت في حاجة إلى ما يثبت ذلك اطلب خطاب من المأمور بأنه جارى استخراج البطاقة الضريبية.

انت الآن لديك البطاقة الضريبية والسجل التجارى واصبحت شبه مسجل لاستكمال التسجيل عليك:-

- إذا كان رقم مبيعاتك السنوى يزيد عن ٥٠٠ الف جنية عليك التقدم لمصلحة الضرائب العامة لتحصل على رقم تسجيل.
- إذا كنت مسجل تجارى عليك تقديم مستنداتك لإدارة الرخص في الحى للحصول على رخصة للمحل لمزاولة النشاط و عليك ايضا معرفة ان الرخصة في بعض الحالات تكون مؤقتة ولمدة زمنية محددة وذلك حتى يتم شروط الترخيص.
- إذا كنت مصنع أو ورشة عليك التوجه إلى مجلس المدينة أو الحى الذى يقع فيه المحل ودفع رسوم الترخيص مع رسم هندسي ومواصفات ماكينات وخلافه.
- تبدأ رحلة المعاينة الفنية للحصول على الترخيص من ادارة المنطقة الصناعية إذا كنت في احد المناطق الصناعية في المحافظة أو هيئة التنمية الصناعية إذا كنت في احد المجتمعات العمرانية الجديدة.
- مرحلة المعاينة متعددة الجهات، ٨ جهات تستهلك نحو ٦٣٥ يوم للحصول على الرخصة.

خطوات اتفق عليها أصحاب المنشآت والأجهزة المختصة* (خارطة الطريق)

تعديلات القانون ١٤١
للمنشآت الصغيرة مع
عمل خريطة باحتياجات
كل محافظة مع
الصناعات تتكامل مع
مع محفزات القانون

والتي تقوم على توحيد تعريف
المشروعات الصغيرة والمتوسطة
لتيسير الرقابة على النفاذ لبرامج
التمويل المتاحة وتحسين نظام إدارة
هيئة التنمية الصناعية وإعطاء
دور أكبر مع إعادة الهيكلة للمناطق
الصناعية في المحافظات.

⚠️ الضوابط المطلوبة

- ربط أي مزايا
للمشروع باتخاذ
اجراءات التأمين
الاجتماعى على
العاملين لديه

تبسيط إجراءات تحصيل الضريبة

تبسيط اجراءات تحصيل الضريبة
ومسك الدفاتر

⚠️ الضوابط المطلوبة

- تغليط عقوبة التهرب الضريبي
- لا يتم السماح بوجود أية إعفاءات
ضريبية



قانون التراخيص الصناعية الجديد

والذى يضمن تخفيض عدد أيام
صدور الترخيص، وإصداره دائم،
والحد من التعقيدات الفنية في
الاشتراطات للمصانع الآمنة، ووضع
ضوابط تحد من تكرار زيارة اللجان
المختصة بالكشف لإصدار التراخيص
دون داعى.
وفق القانون الجديد يكون السجل
الصناعى مقرون بالحصول على
الترخيص ومن ثم لا يحتاج لاجراءات
مستقلة.

⚠️ الضوابط المطلوبة

- تعليق الرخصة في حالة وجود أى
مخالفة أثناء العمل
- فى حالة تعليق الرخصة يتم
الإعلان على موقع متخصص
وتحرم من كافة تيسيرات مزاولة
النشاط من افراجات جمركية
لمعاملات ضريبية .. الخ
- إغلاق النشاط حال مخالفة
النشاط الترخيص

إصدار قانون الإفلاس والصلح الواقى

لتيسير التخارج من السوق الرسمي

* يأتى الشرح التفصيلى لخطوات دمج القطاع غير الرسمي المعروضة
بشكل مختصر في هذا الشكل التوضيحي في الصفحات من ١١-١٣

تيسير اجراءات التمويل

من خلال تحسين أنظمة ضمان مخاطر
الائتمان وتوسيع نطاق الخدمات التمويلية
خارج نطاق الصندوق الاجتماعى للتنمية
الذى فشل في تحقيق دوره وعدم
الاعتماد فقط على القطاع المصرفى،
كفتح المجال لإعمال نماذج وأطر تمويلية
مبتكرة لتناسب القطاع غيرالرسمي
والصغير ومتناهى الصغر من خلال
التمويل بالضمان التكافلى ومنح دور أكبر
لجمعيات تنمية المشروعات الصغيرة
والمتوسطة؛ واعطائها دور أكبر في
القيام بدور تمويلي للمشروعات الصغيرة
وتناهى الصغر مع تيسير تسجيلها في
هيئة الرقابة المالية

الاعفاء من الضريبة العقارية

- يطالب أصحاب المنشآت بالاعفاء من الضريبة العقارية وترفض الأجهزة المختصة ذلك.

خطوات تطالب بها المنشآت وترفضها الأجهزة المختصة

الإعفاءات الضريبية (دخل ومبيعات)

- سياسة الاعفاءات لفترات زمنية تسمى «فترة توفيق الأوضاع» مطلب لأصحاب المنشآت ومرفوض من الأجهزة المختصة لأنه يفتح أبواب من الفساد.
- تقترح الأجهزة المختصة في المقابل تبسيط اجراءات قانون القيمة المضافة في قانون مستقل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وبقيمة أو نسبة موحدة ووافق أصحاب الأعمال على فرض ضريبة القيمة المضافة على مراحل التوريد وموردي الخام.
- وتقترح الأجهزة المختصة حد تسجيل في قانون القيمة المضافة بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه وهو ما يراه أصحاب المنشآت غير ملائم خاصة مع تدنى قيمة الجنيه المصري ويطالبون برفعه إلى مليون جنيه.
- وبدلا من التخفيف عن المشروعات غير الرسمية التي تسعى للاندماج في القطاع غير الرسمي جاءت قرارات المجلس الأعلى للاستثمار في أوائل نوفمبر ٢٠١٦ في اتجاه معاكس، باقرار التصالح لمن لم يدفع الضرائب وليس له ملف ضريبي ولكن بدفع مبلغ قطعى رمزى بأثر رجعى ٥ سنوات.

تحمل الدولة لعبء التأمينات

- اعفاء المنشآت من حصة صاحب العمل من التأمينات للشركات التي تتحول للقطاع الرسمي أو نسبة منها هو مطلب أصحاب المنشآت.
- ترفض الأجهزة المختصة بشكل كامل هذا المطلب وتطرح تبسيط إجراءات التأمين على العمال.
- بل توجهت توجها عكسياً لمطالب اصحاب المنشآت وذلك برفع الحد الأدنى للأجر التأمينى بصورة كبيرة تطالب المنشآت بالاعفاء من الضريبة العقارية وترفض الأجهزة المختصة بالدولة ذلك.

خارطة الطريق نحو دمج المنشآت غير الرسمية في القطاع الرسمي

الخطوة الأولى: إصدار قانون التراخيص والترفيق:

⚙️ إجراءات التيسير

- إصدار الترخيص في أسبوع.
- يتضمن الرسوم المفروض دفعها وان تكون في متناول اصحاب المشروعات وغير مغالى فيها .
- تدعيم مكاتب هيئة التنمية الصناعية في المحافظات حتى لا يكون هناك مركزية في استخراج الموافقات والتراخيص.
- الاسراع في اختيار المكاتب الاستشارية في المحافظات لتسهيل استخراج التراخيص .
- ان تضع هيئة التنمية الصناعية في مكاتب استخراج التراخيص سواء للبناء أو التشغيل لوحات ارشادية موضعا بها الرسوم المطلوبة والمدة الزمنية.
- تبسيط الاجراءات الفنية .
- تصنيف النشاطات إلى أطيايف بين نشاط عالي المخاطرة يتطلب اشتراطات فنية وخالي من المخاطرة يمكن أن تصدر رخصته بالإخطار .
- توحيد الاجراءات بحيث يصدر السجل الصناعي مع الترخيص .
- توحيد جهات إصدار التراخيص في هيئة التنمية الصناعية وحده .
- المصنع المنشأ خارج المناطق الصناعية وغير رسمي يحصل على موافقة من المحافظة وفق أوضاعه في ٢٤ ساعة .
- الترخيص يصدر دائم من اول مرة .
- تيسير اجراءات التوسع في النشاط بحيث لا يحتاج لتصريح طالما لا يوجد مشكلات فنية .
- نقل الولاية للأراضي لهيئة التنمية الصناعية بشكل ييسر ربط الترخيص بتخصيص الأراضي وترفيقها .

تابع - الخطوة الأولى: إصدار قانون التراخيص والترفيق:

⚠️ الضوابط المطلوبة

- تعليق الرخصة في حالة وجود أى مخالفة أثناء العمل.
- فى حالة تعليق الرخصة يتم الإعلان على موقع متخصص وتحرم من كافة تيسيرات مزاوله النشاط من افراجات جمركية لمعاملات ضريبية .. الخ
- إغلاق النشاط حال مخالفة النشاط الترخيص.

الخطوة الثانية: مراجعة القانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ والخاص بالمنشآت الصغيرة والمناقصات:

⚙️ اجراءات التيسير

- فرض تعريف موحد على كافة الجهات.
- التأكد من التزام الجهات الحكومية بنسبة معينة من مشترياتها من المشروعات الصغيرة والمتوسطة المحلية.
- اسناد أعمال المقاولات الصغيرة والمتوسطة في المحليات إلى تلك المشروعات وذلك بنسبة لا تقل عن ١٠٪ على الأقل.

⚠️ الضوابط المطلوبة

- ربط أى مزايا للمشروع باتخاذ اجراءات التأمين الاجتماعى على العاملين لديه.

الخطوة الثالثة: إصدار قانون الإفلاس والصلح الواقى:

⚙️ اجراءات التيسير

- استحداث نظام إعادة هيكلة التاجر المتعثر من خلال إمكانية شروع المدين فى البدء بإجراءات إعادة الهيكلة، بالإضافة إلى إنشاء جدول إدارة الإفلاس.
- تأكيد القانون الجديد الخاص بالإفلاس والصلح الواقى على تيسير إجراءات الإفلاس من خلال تحديد مدة قصيرة الأجل لتصفية المشروع المتعثر، مع إلغاء عقوبات الحبس.

الخطوة الرابعة: تبسيط الاجراءات المتعلقة بتحصيل الضريبة:

⚙️ اجراءات التيسير

- تبسيط اجراءات تحصيل الضرائب ومسك الدفاتر.
- قانون متخصص لإجراءات القيمة المضافة والضريبة على الدخل على المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيتم استحداث نظام عادل وفعال للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر يجمع بين تبسيط ضريبيتي القيمة المضافة والدخل.
- تفعيل نظم الاسترداد الضريبي والتسوية المحاسبية، بمعنى تسوية الحسابات الخاصة بكل منشأة فى ضريبة المبيعات والدخل

⚠️ الضوابط المطلوبة

- تغليط عقوبة التهرب الضريبي.
- لا يتم السماح بوجود أية إعفاءات ضريبية.

الخطوة الخامسة : التمويل:

⚙️ اجراءات التيسير

- توسيع نطاق التمويل خارج الصندوق الاجتماعي للتنمية وإعادة النظر فى ضرورة وجود الصندوق ودوره، وربط الجهات المانحة للتمويل متاهي الصغر بهيئة الرقابة المالية والبنك المركزي وليس بالصندوق الاجتماعي للتنمية.
- تشجيع التكافل التضامني، ودعم دور جمعيات تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى الاقتراض بغرض منح القروض مع الرقابة من قبل هيئة الرقابة المالية.

مشكلات واقع التحول للرسمية من وجهة نظر أصحاب المنشآت: *

* يعكس هذا الجانب من ملحق الدليل رؤية أصحاب الاعمال من وجهة نظر حلقات النقاش وليس بالضرورة رأى الاتحاد .

أولاً: التشغيل والتدريب والعلاقة مع العمال:

كانت أهم خصائص سوق العمل المصري منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي هي التوسع في العمالة غير الرسمية الخاصة، مع التراجع في التشغيل في القطاع العام والركود في قدرة القطاع الخاص الرسمي على توليد فرص عمل، على الرغم من تراجع معدل البطالة من ١١,٢٪ في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٨,٧٪ في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨؛ إلا أن التوسع في التشغيل جاء بالأساس من خلال التوسع في التشغيل غير الرسمي في القطاع الخاص غير الزراعي. وهنا يجب طرح التساؤل، كيف تفاقم العمل غير المهيكل في الحالة المصرية؛ على الأخص في السنوات العشر الأخيرة منذ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وما هي مشكلاتهم في التأمين على العمال وتدريبهم وما هي علاقة المنشأة بالعمال بشكل عام في القطاع محل البحث.

جاءت إجابات أصحاب الأعمال حول الأسئلة المتعلقة بالتشغيل والتدريب متوافقة مع نتائج الدراسات والإحصاءات المعلنة من الجهات المصرية المختصة حول تفاقم الميل للتشغيل غير الرسمي، ومفسرة بشكل تفصيلي لأسبابه على النحو المبين في مصفوفة عرض المحافظات أدناه:

ايجاد العمال

عن مدى تفضيل العامل الماهر المدرب عن العامل الأقل تكلفة كانت الإجابة الخاصة بالعمال واضحة، وهي أنهم يفضلون العامل الماهر حتى لو أجره مرتفع قليلاً.

نادراً ما يطالب العمال بحقوق تأمينية بقدر ما يطالبون بأجر مرتفع قد لا يعادل انتاجيتهم كما ان معدل دوران العمال مرتفع للغاية، وبمجرد تدريب العامل يذهب للعمل في ورش أخرى.

أوضح بعض أصحاب الأعمال أن المشروعات غير الرسمية تقوم بسرقة العمال من المشروعات الرسمية لقدرتها على دفع رواتب أكبر لارتفاع صافي مكسبها عن الرسمي.

ملحق

آراء المنشآت المبحوثة وآراء الأجهزة المختصة

الموقف من التأمين

النظام الحالي غير عادل لا يستفيد منه لا العامل ولا صاحب العمل ومن ثم لن أؤمن على عمالي.

السوق ليس مستقر وبمجرد انتهائي من اجراءات التأمين على العمال قد يتركون العمل لصالحهم ويتوجهون للغير، أو أنى سوف أواجه تعقيدات في إغلاق الورشة أو المحل حال تدهور الإيرادات.

محاضر التأمينات التي تقوم بها القوى العاملة ظالمة لصالح العامل، وعقوبة الحبس فيها تجعله يرفض التأمين على العاملين لديه حال كونه رسمياً. وفق ما قاله أحد اصحاب الأعمال «أن المفتش إذا حضر يجب ان يثبت حضوره بعمل محضر فعلى سبيل المثال إذا كان هناك عامل من ضمن ١٢ عامل غير مؤمن عليه يقوم بعمل محضر غير مهتم بأن هذا العامل قد يكون مازال تحت التدريب أو لم يقدم جميع مستنداته.»

من الظلم أن يحصل العامل على راتب ٤٠٠٠ جنيه، ولا يسجل في مكتب العمل سوى حد المعاش بالراتب التأمين ١٦٠٠ جنيه، ولا يستفيد منهم سوى بمبالغ ضئيلة تؤدي لفقره في المستقبل، وتراكم الأموال ظلماً لدى الصناديق.

أصحاب الأعمال يفضلون صفة عامل في البطاقة لأن معاش «صاحب العمل» المسجل رسمياً بصفته «صاحب عمل» أقل من معاش العامل؛ ومع ذلك فالقانون لا يمنح «رخصة» سوى بوجود تأمين وجوبي على صاحب المنشأة كصاحب عمل، بما ينفر أصحاب المنشأة من المطالبة برخصة.

لأن معاش صاحب العمل المسجل رسمياً أقل من معاش العامل حيث يخرج صاحب العمل عند سن ٦٥ سنة والعامل عند سن ٦٠ سنة لذلك صاحب العمل يفضل أن يكون عاملاً لعدم الاستفادة من ذلك وأيضا حتى لا يدفع اشتراكات ٥ سنوات دون مقابل.

بسبب عدم وجود نظام واضح للتأمين حال توريد العمالة، يتم ظلم من يقوم بالحصول على مقاوله وينفذها بعماله، حيث يطلب منه أن يؤمن على العمال المعينين عنده من قبل مكتب العمل، ويتم تطبيق شروط المناقصة عليه بالتأمين على العمال في كل عملية يدخلها، فقط بسبب مشاكل بيروقراطية في مراجعة النظام من قبل مكاتب القوى العاملة.

لا يستفيد المؤمن عليه من التأمينات في حالة قصر مدة اشتراكه، ومع تقلب سوق العمل وتقلص الفرص من حيث العدد وفترة البقاء في العمل، يفضل العامل نفسه عدم دفع اشتراك التأمينات حيث لا يستفيد بها. عن مدى اعتماد أصحاب المصانع على التدريب الذي تقدمه الدولة لعمالهم، أكدوا نصاً أنه «لا نلجأ إلى مصادر خارجية للتدريب بل نعتمد على تدريبهم داخليا من خلال صاحب العمل».

رؤيتهم حول آليات التدريب

عن مدى اعتماد أصحاب المصانع على التدريب الذي تقدمه الدولة لعمالهم، أكدوا نصاً أنه «لا نلجأ إلى مصادر خارجية للتدريب بل نعتمد على تدريبهم داخليا من خلال صاحب العمل».

لا تقدم الحكومة أي تدريب مناسب، وفي حال تقديمه يكون في مناطق محددة بعيدة تماماً عن مناطق تركيز الأعمال، أو خارج القرى بما يجعل الانتظام فيها مستحيل.

ثانياً: الترخيص وتوصيل المرافق:

تبقى مشكلات سعر المرافق من أهم المشكلات التي تواجه المشروعات في القطاع الرسمي، فوفق قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٨ والمتعلق بالإدارة المحلية وتعديلاته، فالترخيص وتوصيل المرافق مهمة تخضع بشكل رئيس للحى التابع له المشروع. ويعد ترخيص العمل هو المرحلة الأخيرة بين متطلبات وأوراق ثبوت الرسمية.

ولكن تبرز المشكلات مع تعدد الولايات على الأراضي وتفرقها بين المحليات والهيئات، وتحول دور هيئة التنمية الصناعية كميسر لتسجيل الأراضي وليست هيئة إدارة متكاملة للأراضي المتخصصة للنشاط الصناعي وفق معايير تراعى الاحتياج المحلي، وتحد من الفساد.

وفيما يلي ملخص الآراء في هذا الصدد:

التراخيص

تبين من مجموعات النقاش مع أصحاب المنشآت الرسمية وغير الرسمية أهمية الحصول على التراخيص بالنسبة لهم، فهو ييسر التعامل المالي، والاستيراد والتصدير والحصول على الخامات، وإن كان القطاع غير الرسمي يستطيع التحايل على عدم وجود التراخيص عن طريق إصدار فواتير التعامل من الباطن من خلال طرف ثالث، تكتب كافة التوريدات من مواد خام ومتطلبات انتاج باسمه، كما تورد حسابات المبيعات باسمه كذلك؛ مقابل نسبة من العائد، وهو ما يعرض أصحاب الأعمال لمخاطر.

الترخيص شيء رئيسي بالنسبة لأصحاب الأعمال لأنها تيسر العمل والحصول على القروض، ورغم رغبة أصحاب المنشآت في الحصول عليه فهناك صعوبات جمة في طريق الحصول عليه تتمثل في:

- التعقيدات الفنية المبالغ فيها لاستصدار الترخيص وعلى الأخص متطلبات الحريق والدفاع المدني مثل المطالبة بتركيب معدات أمان للحرائق غير موثمة فنياً للنشاط والاصرار عليها من قبل الإدارات المحلية، كما أن نظام أكواد النشاط التي تخضع لها المعايير الفنية غير مرنة ولا تسمح باستيعاب الأنشطة المختلفة في الحالة المصرية.
- المطالبات المالية غير الرسمية من موظفي المحليات من رشاوي.
- تفتت لجان المعاينات وتغيرها . فوفق ما قاله نصاً صاحب عمل: « تأتي لي لجنة مشكلة من ٥ موظفين للمعاينة من أجل الرخصة، إلا أنها تمنع صدورها بسبب عيب ما على سبيل المثال عيب في البسكوت ثم تذهب وتأتي لك لجنة أخرى جديدة بعد فترة لتؤكد وجود عيب جديد في زجاجة المياه وهكذا الحال عبر السنوات رغم أن اللجان ترى كل شيء كما هو عبر الوقت، إلا أنها تعقيدات غير مفهومة. السبب وراءها ربما يكون الرغبة في دفع الرشاوي، وهكذا ومنذ ٤ سنين ونحن على هذا الوضع، فتمر اللجنة كل سنتين دون أمل، ولا زلنا مطالبين بالرخصة ولا تصدر أبداً!!»
- الرخصة حتى وإن صدرت تصدر رخصة مؤقتة، وتم إصدار قرار بتخفيض فترتها من ثلاث سنوات لسنة واحدة وهي فترة قصيرة للغاية، بالنظر للتعقيدات التي تواكب التجديد أو إصدار رخصة دائمة.
- لا توجد أية دراسات حول احتياجات المحافظات تسمح بوجود مرجعية علمية تسهم في وضع أولوية لترخيص انشاء مصانع يحتاجها المجتمع.
- تتعدد الجهات المنوط بالمستثمر الصغير المرور عليها والحصول على تصاريح منها لعمل اجراءات الترخيص، من الصندوق الاجتماعي والرقابة المدنية والصحة والتأمينات والضرائب ثم أخيراً مجلس المدينة وهو على حد تعبير أحد المستثمرين «الشقاء الأكبر»، حيث الفساد والبيروقراطية على أشدها.
- التكرارية: حيث تتسم الإجراءات بالتكرارية على كل المستويات، حيث يتم طلب المستند الواحد أكثر من مرة في أكثر من موقع فيما يخص الموضوع الواحد، الأمر الذي يشق على أصحاب العمل لاضطرارهم للذهاب إلى نفس المكان مرات عدة.
- بعد مناطق استصدار التراخيص عن المصانع ففي بورسعيد يعتمد المستثمرون الصغار على مكتب هيئة الاستثمار في الاسماعيلية على سبيل المثال!

- فصل التراخيص للورثة في النشاط المرخص شديد التعقيد، فينتهي الورثة بالعمل بشكل غير رسمي.

بالإضافة للتعقيدات هناك تخوف من الحصول على ترخيص، لأن الرسمية في العمل تفتح باب المشكلات مع الحي، مثال ذكر نصاً:

« هناك صاحب مصنع أوراقه كلها سليمة يعمل بنشاطه منذ ٢٠ سنة، منذ شهر فقط قامت المحافظة بمطالبته بأوراق جديدة فقط لتحصيل الأموال. شملت الأوراق تصريح صرف على الشبكة العامة. وموافقة الدفاع المدني وسجل بيئي وشهادة أمان صناعي.»

المرافق والخدمات ومتطلبات التشغيل

المعانة مع توصيل المرافق وتخصيص محال الأنشطة متعددة الجوانب، أهم ما سرده أصحاب الأعمال منها:

- الكهرباء تأتي بأسعار مرتفعة، ولذلك نريد إعادة النظر في المقاييس الخاصة بالمشاريع متناهية الصغر مثلنا لأنه لا يوجد تفريق بين المقاييس للمشاريع الكبيرة ومتناهية الصغر، فما قاله نصاً صاحب مصنع في كفر الشيخ «مندوب الكهرباء جاء لي بفاتورة ١٦ ألف جنيه في حين أنني اعمل وردية واحدة بمكنتين في مصنع مساحته ٢٠٠ متر. المصنع مرخص منذ ٢٥ سنة ومكانه في المنطقة الصناعية، العامل يأخذ منى ٥٠٠ جنيه في الاسبوع.»
- بعد مناطق تقديم الخدمات عن أماكن الصناعة لأنها تعد لخدمة المستثمر الكبير وليس الصغير الموجود في المراكز والقرى. فمثلاً اتحاد الصناعات الذي يخدم فوه في جمصة في حين ان كل المصانع تتواجد في فوه على بعد نحو ٢٠٠ كيلو فالسؤال على لسان رجال الأعمال «لماذا هذا التعسف؟!»
- الارتفاع المستمر غير المبرر في قيمة الإيجارات لأماكن ممارسة في حال تأجيرها رسمياً من الحي، وخاصة في العامين الأخيرين، فتعدى الارتفاع عدة أضعاف.
- الغرامات التي لا يمكن استيضاح العلة فيها من قمامة واضاءة فلا بد من توضيح القانون في هذا النطاق، فغير الرسمي يدفع غرامات ويدفع رشاوي لموظف الحي، الرسمي يدفع الضعف.
- عدم توفير مدخلات إنتاج محلية الصنع بسعر مناسب، وعدم تنفيذ الحكومة تعهدها بشراء نسبة نمن متطالباها من المنتج المصري في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق القانون.

تخصيص الأراضي

تعددت شكاوى اصحاب الأعمال من الفساد في تخصيص الأراضي، حيث تخصص القطع المتميزة للأشخاص الأقرب للإدارة المحلية من المستثمرين، ويتعدد التخصيص للفرد الواحد والعائلة الواحدة، كما أن بعض قطع الأراضي بعد تخصيصها يتضح أنها غير صالحة لإنشاء النشاط الذي قدمه المستثمر. وقد يكون ذلك لبُعد المسافات مثل: المنطقة الصناعية في جمصة بعيدة جداً عن مناطق تركيز الصناعات في فوة. وفق نص ما ذكره أحد أصحاب الأعمال « المنطقة الصناعية تبعد عنى ٢٠٠ كيلو فالأرض حتى لو مجاناً لن تتفعني فانا إذا فكرت ان أرسل العمال إلى مكان مثل هذا يوميته ستكون ١٥٠ جنيه بدل من ٧٠ جنيه ويجب ان اوفر له وسيلة انتقال وبيات وأكل.»

التخارج من السوق

يبقى عدم وجود قانون واضح يحمى المستثمر من فقدان كل فرصة لعودة نشاطه حال الإفلاس وضع يخوف كافة العاملين بشكل غير رسمي، من التحول إلى الرسمية.

ثالثاً: الضرائب والتخوف منها:

تبقى مشكلة الضرائب والتخوف منها من أهم مشكلات التحول للقطاع الرسمي، خاصةً أن من يعمل بالقطاع غير الرسمي يرى أن من يعمل بالقطاع الرسمي يهدد بالحبس في قضايا تأخر سداد الضريبة.

فقد ظل القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ يعمل في إطار منهجية منح الحوافز الضريبية والجمركية للمستثمرين، بل ونصت المادة (٣) منه عند صدوره على أنه «لا تخل أحكام هذا القانون بأية مزايا أو إعفاءات ضريبية أو غيرها من ضمانات وحوافز أفضل مقررته بتشريعات أخرى أو اتفاقيات»، أي فتح المجال لتعدد التشريعات المانحة للامتيازات من ناحية وأقر بهذا المنطق كجاذب للاستثمار ثانياً، وعددت مواد الحوافز الممنوحة للمستثمرين في صورة إعفاءات، بل وجاءت التعديلات التالية على القانون لتزيد من هذه التعديلات. لعل من أبرز الأمثلة على ذلك تعديل المادة (٢٠) من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٢ بمد فترة الإعفاء لخمس سنوات.

إلى أن جاء قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ليتبنى فلسفة مختلفة لحماية الدولة من التلاعب بالإعفاءات وتعديد إنشاء مشروعات لنفس المستثمر بعد انتهاء فترة الاعفاء وغلق الأولى صورياً، وهى فلسفة الحد من الإعفاءات المتعلقة بالضريبة على الدخل في مقابل تخفيض

الضريبة على أرباح الشركات بشكل عام لما لا يتعدى ٢٠٪؛ ونصت المادة الثالثة من قانون الضريبة العامة على الدخل على ما يلي: «تلقى المواد أرقام (١٦، ١٧، ١٨، ٢١، ١٩، ٢٢، ٢٣ مكرر، ٢٤، ٢٥، ٢٦) من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار بالقانون ٨ لسنة ١٩٩٧ من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧». وتم في ٢٠١٥ رفع الحد الأقصى إلى ٢٢,٥٪ لأعلى شريحة لضريبة الدخل؛ إلا أن القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ احتفظ للمستثمر الكبير بمميزات أخرى تسهل حصوله على المدخلات بصفة أرخص، وله مميزات في تخصيص الأراضي والاعفاء من ضرائب المبيعات.

في الوقت نفسه لم يعد هناك حل للمستثمر الصغير سوى العمل بشكل غير رسمي، «الوضع في الضرائب تأتي بتقدير جزافي ونعمل طعن واستهلاك للوقت والمجهود. ومن المعلوم أن الشخص في القطاع غير الرسمي الذي هو غير مرخص وليس له سجل تجارى ولا تأمينات ولا ضرائب هو الشخص الذي يربح ومهما ضحى بسعر السلعة يكسب كما انه ليس عليه التزامات.» كان هذا هو نص ما قاله بعض أصحاب الأعمال.

المشكلة الجديدة التي يعاني منها القطاع الرسمي وتخوف القطاع غير الرسمي من الدخول تحت مظلة الرسمية في العامين الأخيرين كذلك هي الضريبة العقارية. وفيما يلي بعض ما ورد عل لسان أصحاب الأعمال:

« الضرائب العقارية كنا ندفع ٦٠٠ جنيه في السنة الان يطلب منا ما بين ٦ إلى ٢٣ ألف جنيه»

« نواجه مشاكل مع الضرائب العقارية في حين ان أكثر من ٧٠٪ من سكان فوة لا يدفعوا الضرائب العقارية نجد انها تتعنت معنا وتطلب منا دفع مبالغ كبيرة ولا تلتفت للبيوت، بل ولا الصناعات الكبيرة»

« الضرائب العقارية تطلب ١٥ عشر ألف جنيه سنويا»

المشكلة الأخرى - على حد وصف أصحاب الأعمال لها بمشكلة الترخيص-هي تعدد البطاقات الضريبية المطلوبة من النشاط الواحد مع كل معاملة، فمن يحمل بطاقة ضريبية صناعي، إذا أراد أن يدخل في نفس نشاطه معاملات تجارية لابد من استصدار بطاقة ضريبية للنشاط التجاري.

رابعاً: التمويل:

مثال التمويل دافع بالفعل للتحول للرسمية، حيث يستهدف أصحاب الأعمال التمويل لتكبير النشاط الخاص بهم، إلا أن الدافع لا يكون مؤثراً في قرار التحول للعمل في القطاع الرسمي بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، مع ارتفاع التكاليف الجارية للعمل في ظل القطاع الرسمي.

أوضحت الدراسة كذلك أن الصندوق الاجتماعي للتنمية من أبعاد الجهات التمويلية عن احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن متطلباته «صعبة» على حد وصفهم، ويتطلب القرض نفسه ترخيص والترخيص يستهلك جزء كبير من القرض ومن ثم تستمر المشكلة.

المشكلات والتعامل معها من وجهة نظر الجهات المختصة بالدولة:

محاور العمل مرتبة من الخطوات الأيسر والأكثر أولوية إلى الأكثر صعوبة ...

خطوات نحو دمج القطاع غير الرسمي

الترخيص

- قانون التراخيص الجديد: القانون في طوره النهائي في مجلس الدولة لحل مشكلة التراخيص نهائياً.
- مفاهيم جديدة جارى طرحها: تحليل المخاطر الموجودة، فالصناعات محدودة المخاطر يكون التراخيص لها بالإخطار، والصناعات عالية المخاطر تكون موافقات منضبطة
- لتقليل الفترة من ٦٢٥ يوم لأسبوع، المقترح هو دمج كافة الجهات المسؤولة عن التراخيص في هيئة التنمية الصناعية وحدها
- الرخصة في أصلها سوف تكون رخصة دائمة، مع وجود موقع إلكتروني توضح عليه موقف الرخصة الخاصة بكل نشاط، فمثلاً لو أن رخصة منشأة متوقفة مؤقتاً لوجود أي مخالفة يكون مبين على الموقع أنها متوقفة مؤقتاً ولو أن موظف جمارك أو ضرائب قام بالمراجعة يجدها غير فعالة.
- جارى مراجعة الاشتراطات غير المكتوبة، على أن يتم إلزام جميع الهيئات بتدوين الاشتراطات ومنحها لهيئة التنمية الصناعية، ثم يشكل رئيس الوزراء لجنة برئاسة هيئة التنمية الصناعية لمراجعة هذه الاشتراطات، وتبقيتها من الاشتراطات المستندية التي تكون واقعية وتنفذ فقط على الورق.
- من المستندات التي سوف يتم الغاءها عند المطالبة بالترخيص هي دراسة الجدوى فهي مرتبطة بالتمويل وليس بالتصريح بعمل النشاط.

ولاتزال ارتفاع تكلفة التمويل أزمة بالنسبة للتوسع في النشاط فهي تتعدى ٢٠٪ للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على حد قول اصحاب الأعمال، أي فائدة تزيد عن الربح.

وبسؤال المبحوثين عن مبادرة البنك المركزي بمنح الصناعات الصغيرة قروض ب ٢٠٠ ميار جنيه على خمس سنوات بفائدة متناقصة، فتعددت وتتوعد ردود الفعل بين غير مقتنع بالفكرة حيث أكد بعض رجال الأعمال أن المبادرة لا تتعدى إعادة جدولة لديون المقترضين بالفعل، ومنهم من ذكر أن الشروط قد تكون صعبة، ولكن ما يمكن التأكيد عليه هو أن المبادرة لم تصل للفئة المستهدفة منها، ولم يستفيدوا منها حتى اليوم.

كما عبر أصحاب الأعمال عن استيائهم من آليات التنفيذ والتعنت في الضمانات، فالقروض الميسرة لها شروط منها أن يكون المشروع قائم ويتداول مليون جنيه ومعه سجل تجارى وبطاقة ضريبية ورخصة وعلى الورق هذا القرض هو لدعم المشاريع الصغيرة بينما كل المشاريع الصغيرة لا تملك هذه الاوراق.

من المشكلات الأخرى التي عبر عنها أصحاب الأعمال هي ربط التمويل بسن صاحب العمل وليس بشروط تتعلق بنجاح النشاط: "رفضوا إعطائي قرض ب ٥٠ ألف لأنني ٦٩ سنة مع العلم ان مصنعي تكلفته تقرب المليون".

ساعدت المحاور الأربعة السابقة على تفهم طبيعة عمل ومشكلات العمل في القطاع غير الرسمي بشكل عام والمشكلات المصاحبة للتحويل للرسمية من واقع تجربتهم، ويمكن استخلاص أنه بالنسبة لواقعهم بل وعلى حد ما قالوه نصاً «تبقى منافع العمل بشكل غير رسمي أكبر من منافع العمل في القطاع بصورة رسمية»، وتبقى تكلفة العمل بشكل غير رسمي أقل كثيراً من التكلفة حال التحويل للرسمية.

وإن كان القطاع غير الرسمي من أهم المشغلين للعمالة ومولدي فرص العمل في الوقت الحالي، وربما يجمي أسر كثيرة من الوقوع في دائرة الفقر، إلا أن الدولة تخسر من عدم الترخيص له بالعمل ما يمكنها أن تجمعها من رسوم، وتخسر بصورة كبيرة في عدم خضوع الصناعات لمعايير السلامة والأمان والنظافة المطلوبة في المشروعات الغذائية.

ونحاول في القسم التالي رسم محاور التحويل للقطاع غير الرسمي، على أن تركز الحلول ودليل دمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي المبنية عليها على تعظيم النفع على ميزانية الدولة، والحفاظ على الطاقة التشغيلية للقطاع في الوقت ذاته، مع ترتيب المحاور من الأيسر للأصعب في العمل عليه، حيث الأصعب هو الذي لا توجد فيه نقاط اتفاق واضحة تنفذ في الأجل القصير بين الجهات المختصة وأصحاب الأعمال.

تابع - الترخيص

- سوف يتم ربط تكلفة تقديم خدمة الترخيص واحتياجات المصنع، ويرتبط أكثر بتقييم المخاطر السابق الحديث عنه
- سوف يتم إرفاق السجل الصناعي بالرخصة الصناعية.
- سوف تتم إزالة كافة العوائق أمام تصاريح التوسع في النشاط.
- تحل مشكلة تدخل وفساد مجلس المدينة من خلال عودة الولاية على الأراضي للهيئة ومن ثم التراخيص لها فقط، الأراضي القديمة تحتاج موافقة المحافظة بعد موافقة مبدئية فقط من الهيئة.
- القطاع غير الرسمي القائم بالفعل سوف يتم توفيق وضعه برخصة في ٢٤ ساعة تصدر، مع محاولة نقله بتسييرات لأراضي تحت ولاية الهيئة في المنطقة الصناعية.
- وضع قائمة واضحة موحدة لمتطلبات الترخيص في كل نشاط وتطبق مرة واحدة، ويفضل أن تكون ذات مرجعية ربط إلكترونية.
- تفعيل أنظمة الشباك الواحد بشكل عاجل.
- إعداد خرائط تفصيلية حول الفرص الاستثمارية على مستوى كل مركز وكل محافظة.
- تسهيل نقل التراخيص وتوريثها وكذلك إدخال وخروج الشركاء.
- مطلوب الغاء عرض الحصول على الرخصة على الجهات الامنية المختلفة والتي يطلبها الحي والصندوق الاجتماعي ويلزم صاحب المنشأة بها.

التمويل

- الأولوية هي لتوحيد تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى يتسنى فتح المجال لبرامج تمويلية تفصيلية ومتكاملة.
- من المهم تعديل نظم التأمين على المخاطر بحيث تكون ذات شروط ميسرة ومراقبة من البنك المركزي.
- الإسراع بإنهاء قانون الإفلاس أو التخارج من السوق.

الضرائب

- على الرغم من صعوبة تغيير قانون الضريبة العقارية في الوقت الحالي إلا أن فرض الضريبة العقارية على الاماكن المؤجرة لأصحاب المنشآت والمصانع يعتبر عائق جديد للمشروعات الراغبة في التحول إلى الرسمية.
- لن تتم الاستجابة للمطالبات بالإعفاءات الضريبية.
- من الممكن إعداد مشروع ضريبي مبسط للمشروعات الصغيرة، بحيث يحتوي على طريقة مبسطة لمسك الدفاتر لتيسير التعامل مع القيمة المضافة.
- ان يتم تبسيط الاقرار الضريبي ليكون صفحة واحدة أو اثنين بحيث يمكن لصاحب العمل أن يملأه مع مأمور الضرائب دون اللجوء لمحاسب خاص.
- من الممكن أن يتم تعديل قانون المناقصات والمزايدات للتأكيد على تنفيذ نسبة توريد المشروعات الصغيرة المحلية للحكومة.

قانون الإفلاس

- سرعة صدور قانون الإفلاس والخروج الامن من السوق لان القطاع غير الرسمي سهل الدخول والخروج في أي وقت بينما القطاع الرسمي يعتبر من وجهة نظر العاملين في القطاع غير الرسمي دخل المصيدة ويريد ان يخرج ولا يستطيع المطلوب تسهيل الدخول والخروج من السوق.

المرافق

- فتح باب للتظلمات والشكاوى من المبالغة في تقدير تكلفة الكهرباء.
- الحد من الارتفاع غير المبرر في أسعار الأراضي في المناطق الصناعية.
- مراجعة أداء هيئة التنمية الصناعية لتكون أقرب لكيان إدارة المناطق الصناعية بالأداء، ونقل كافة أدوار اصدار التراخيص ومراجعة المرافق لإدارة المناطق الصناعية.

ملاحظات

التدريب

- فتح مكاتب التسجيل بالقوى العاملة في المحافظة لمن يرغب في العمل في الأنشطة التي تضعها خطة التنمية المحلية في أولوية.
- توفير تدريب للعمالة يضع برامجه صاحب العمل مع مكاتب متخصصة للتدريب، على أن يتعاقد العامل مع صاحب العمل الذي قام بتدريبه فترة يحددها عقد العمل كحد أدنى.

التشغيل والتأمينات

- اعترضت الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي على شكوى رجال الأعمال من محاضر التأمين على العاملين، حيث أن هناك مهلة تسوية شهر كامل.
- التأمينات ليست معقدة فيطلب تسجيل المشروع كمؤمن على العمال فقط سجل تجارى أو أي مستند يدل على النشاط.
- ترفض الهيئة (أو تراه من الصعب) رفع قيمة الاشتراكات لأنه وفق رؤيتها يرفع العبء المالي على المشروع!
- ترى الهيئة أن مشكلة التأمين على العمالة الموردة وأهمية الإعفاء منها مطلب ظالم اجتماعياً، أما عن شكوى أصحاب الأعمال من ازدواج التأمين في حال الاشتغال بعمال مؤمن عليهم بالفعل فإن الهيئة ترى أن يلتزم أصحاب الأعمال بتقديم طلبات إعفاء من التأمين قبل البدء في المقابلة وليس أثناء التنفيذ كما يحدث من كثير من أصحاب الأعمال.
- ترى الهيئة أن المطالبة بأن تتحمل الدولة حصة صاحب العمل في التأمينات الاجتماعية لمدة عام واحد وهو العام الأول للتسجيل وان تكون حصة صاحب العامل ثابتة برقم محدد مطلب صعب التنفيذ لوجود عجز كبير في صندوق المعاشات خاصة صندوق العاملين في القطاع الخاص.

اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل

مدينة نصر - الحي الثامن ٩ شارع حسن المأمون -

عمارات مقاتلى رمضان - الدور الرابع - شقة ٤١

تليفون ٢٢٤٧٠٦١٦٣.

info@fedamisr.net